مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 20 /كانون الاول/2024
المجلد(5)- العدد(4)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

موقف النواب السُنّة في المجلس النيابي اللبناني 1964–1972 دراسة تاريخية

أ.م.د. حسين عبد الحسين عباس الزهيري
كلية الامام الكاظم (ع) اقسام ذي قار

الكلمات المفتاحية: لبنان، المجلس النيابي، العدوان الاسرائيلي

الملخص:

تميزت لبنان بتعددها الطائفي والديني، ممّا اسهم في حالة من التنوع في المواقف السياسية بين ابناء الطائفة الواحدة، كما تميزت الطائفة بانقساماتها المكانية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، لذا فان الطائفة الواحدة لا تجد لها موقفا واحدا تجاه اية قضية في لبنان، نتيجة للاختلافات التي ذكرناها، والطائفة السُنّية لا تختلف عمّا ذكرناه أيضاً، فهي لها توجهاتها وافكارها التي ترغب في الحصول عليها، فكانت لها مواقفها التي عبّرت من خلالها عن وطنيتها وتمسكها بوطنها لبنان، من خلال مجلس النواب اللبناني، لاسيما خلال المدة 1964-1972، وهي مدة حرجة مرت بها لبنان من صراعات داخلية حاولت فيها الطائفة السُنّية ان تجمع شتات بقية الطوائف لإبعاد لبنان عن مصائب انعكست اثارها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل لبنان.

انقسم البحث على موضوعات عدة تناولت موقف سُنّة لبنان من التطورات السياسية الداخلية 1943-1964، فضلا عن نشاط النواب السُنّة داخل المجلس النيابي1964-1972، علاوة على موقف النواب السُنّة من القضايا الداخلية اللبنانية 1968-1972.

اولا: موقف سُنّة لبنان من التطورات السياسية الداخلية 1943-1964

شكّل ابناء الطائفة السُنّية محورا مهما في بناء الدولة اللبنانية منذ تأسيسها في الاول من ايلول عام1920، اذ شارك مفتي بيروت الشيخ مصطفى النجا[1] مع الجنرال هنري غورو[2] Henri Gouraud يوم اعلان دولة لبنان الكبير، واسهموا في التشكيلات الحكومية والوزارية والنيابية، وحين اعلنت الجمهورية اللبنانية في ايار عام1926، كانت الطائفة السُنّية قد اشتركت بشكّل اساسي في اقرار الدستور والحصول على المناصب العليا في البلاد، لاسيما منصب رئاسة مجلس الشيوخ، ورئاسة المجلس النيابي، وزادت نسبة التمثيل السّني في دوائر الدولة اللبنانية كافة[3].

استمر ابناء الطائفة السُنّية في الحصول على المكاسب العليا في البلاد بعد اعلان الاستقلال اللبناني عام1943، وحصول التفاهمات مع ابناء الطوائف الاخرى في الميثاق الوطني[4]، ومشاركتها الفاعلة في الاحداث التي مرت بها الجمهورية اللبنانية في شهري تموز واب عام1952[5]، وانتقالها الى ان تكون الفاعل الاساسي في الاحداث التي جرت عام1958[6]، ومع هذه الاحداث كانت الطائفة السُنّية تحصل على المزيد من الامتيازات داخل الدولة اللبنانية، لاسيما في عهد الرئيس فؤاد شهاب[7]، حتى خروجه من السلطة عام1964، فكان ابرز التمثيل السّني في لبنان عبر مجلس النواب لينقل الاعضاء السُنّة التوجهات العامة لأبناء طائفتهم حتى عام1972.

ثانياً : نشاط النواب السُنّة داخل المجلس النيابي1964-1972

1- مناقشات السياسة الداخلية اللبنانية 1964-1972

صدر قانون الانتخابات في اذار1964، في حكومة حسين العويني[8]الثانية (1964/9/25-/2/20)، حسب القانون الانتخابي لعام1960، للمجلس النيابي الحادي عشر للمدة (1964-1968)، الذي رفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى تسعة وتسعين نائبا، وادخل مبدأ الانتخاب بالبطاقة الانتخابية إلى النظام الانتخابي في لبنان، فضلا عن إدخال نظام الاقتراع السري أو الغرفة العازلة أو المعزل، في كل مركز انتخابي[9]، ونصت مواده على ان تبدأ الانتخابات بين يومي الخامس من نيسان ولغاية الثالث من ايار1964 اذ حدد انتخابات الشمال يوم الخامس من نيسان، والبقاع يوم الثاني عشر، وبيروت وجبل لبنان يوم السادس والعشرين، ومحافظة الجنوب يوم الثالث من ايار[10]، وتم اجراء الانتخابات في مواعدها المحددة، وفاز عن الطائفة السُنّية كل من[11]: انور الخطيب[12]، تقي الدين الصلح[13]، بشير العثمان[14]، رشيد كرامي[15]، وعثمان الدنا[16]، ناظم القادري[17]، سامي الصلح[18]، معروف سعد[19]، هاشم الحسيني[20]، وسالم كبارة[21]، ومحمد امين الحافظ[22]، وبهيج القدور[23]، ومحمد علم الدين[24]، ومرشد الصمد[25]، ورفعت قزعون[26]، ورشيد الصلح[27]، وصائب سلام[28]، وصبحي المحمصاني[29]، ومحمد البرجاوي[30]، سهيل شهاب[31].

استهل النواب السُنّة داخل المجلس النيابي في بيان مواقفهم تجاه الحكومات اللبنانية التي تشكّلت ومنحها ثقتهم من عدمها، لاسيما خلال المدة (1964-1968)، ومناقشة البيانات الحكومية للسياسة الداخلية واجراء الاصلاحات الضرورية للبلاد، ولم يكن موقف النواب موقفا موحدا تجاه تلك السياسة، بل اختلفوا فيما بينهم بين مؤيد للحكومة ومعارض لها، وكانت اولى المداخلات للنواب السُنّة في الحادي والعشرين من أيار1964، عند تشكيل حكومة حسين

العويني الثانية، فكان اول المتحدثين من النواب هو النائب هاشم الحسيني فأشاد بدور الحكومة في اجراء الانتخابات بموعدها المحدد، والالتزام بالدستور اللبناني، ووصف الانتخابات بانها: "كانت أنزه انتخابات عرفناها من سنة1951... فكانت الأولى في زمن دولة الرئيس الحالي الحاج حسين العويني وكانت نزيهة مشرفة فانبثق منها مجلس يمثل الأمة أحسن تمثيل. ولا أذكر انتخابات سنة 1957 حيث كان الضغط على فعالية الانتخابات بالإرادة والتسخير. ثم كان دور انتخابات سنة 1960 فإذا هي شبيهة تمام الشبه بانتخابات سنة1951"، واكد بضرورة اجراء الاحصاء السكاني لجميع اللبنانيين، وعرج على ان اسباب التلكؤ التي حصلت نتيجة للمبالغ الزهيدة التي قدمت للموظفين القائمين على جراء الانتخابات لاسيما ما يخص اسماء الشطب، وطالب بان تكون الانتخابات عن طريق البطاقة الانتخابية التي تحل هذه المشكّلة جزئيا، لكن حلها النهائي تبديل جداول الشطب عبر الاحصاء وإسقاط المتوفين والمفقودين من السجلات[32]، اما النائب رفعت قزعون فلم يدافع عن الحكومة والطريقة التي ادارت بها الانتخابات النيابية، وعرج الى دور القوات الامنية اذ اكد بانها لم تكن امينة في الحفاظ على امن الشعب، بل كانت تحرض فئة على فئة اخرى، كما حصل في البقاع الغربي، ومقتل احد الاشخاص، في حين ظل اللبنانيون الذين جاءوا من سوريا محتجزين في المداخل طيلة النهار، وهو ما خالف حرية الانتخاب التي جاء ذكرها في البيان الحكومي[33]، ووصف النائب سهيل شهاب الانتخابات بالحيادية، وانها جرت في ظروف تتسم بالحرية المطلقة، واعلن دعمه الكامل للحكومة، وطالب بفسح المجال امامها لكي تكمل منهاجها ومهامها المناطة بها[34].

وبدأ النائب معروف سعد كلمته عند تشكيل حكومة حسين العويني الثالثة(9/25 – 1964/11/18) اثناء مناقشة بيانها الوزاري، في التاسع والعشرين من ايلول1964، بانه يقف موقفا حياديا تجاه البيان الحكومي، والحكومة بصورة عامة، واوضح بانه يمدحها حينما تستحق، ويذمها في وقت الذم، واكد بان الانتخابات النيابية كانت الحكومة فيها تتصف بالحياد وعدم الركون لقائمة ضد قائمة اخرى، واعطت الحرية الكاملة للناخبين، الا ان ذلك لم يمنع من انتشار الرشوة في بعض المناطق، ورفض الاتهامات التي وجهت اليه من قبل بعض الشخصيات بكونه يعمل على عدم الاستقرار في صيدا، وقيام الحكومة باعتقال انصاره ومؤيديه من دون دليل، وممّا جاء في كلمته: " ثم أقول للوزير المسؤول في هذه الحكومة بأن الانتخابات قد فوتت على البلاد تحقيق مشاريع كثيرة إذ كان من المفروض حسب الروزنامة الموضوعة أن تنتهي في أوائل تسليمكم للحكم. إلا أنني أسأل الله بعد أن انتهينا من ورطة الانتخابات ومشاكلها وذيولها

أن تعوضنا عما فات من إنشاءات وأبنية مدارس وطرقات وتعمير في هذه الأشهر الهادئة القليلة التي ستحكمون فيها هذا البلد"[35]، وتابعه في الكلام النائب صبحي المحمصاني، الذي ابدى ارتياحه الكبير لانتخاب رئيس الجمهورية شارل حلو، بالطرق الدستورية والبرلمانية الصحيحة، وأشار الى ان البيان الحكومي هو بيان عادي، تم التطرق الى موضوعاته سابقا، وفي مختلف الحكومات اللبنانية، واكد بان العدالة مفقودة في البيان، لاسيما عدم التوزيع العادل للتخصيصات بين الوزارات، وعدم تنفيذ الحكومة لوعودها في مجال التعليم، كما رفض ان يتم تشكيل الحكومة من خارج اعضاء المجلس النيابي، وعدها بدعة لا يمكن التغاضي عنها، وتخالف قواعد النظام البرلماني، وان يتكاتف جميع الاعضاء لحماية الدستور والتقيد به[36].

تكلم النائب سامي الصلح عند تشكيل حكومة حسين العويني الرابعة (1964/11/18-1965/7/25) اثناء مناقشة بيانها الوزاري، في الثالث من كانون الاول1964، الذي أشار الى الدستور اللبناني، وبضرورة التقيد به لتحمل الحكومة مسؤولياتها والنواب أيضاً، واكد بان الديمقراطية في لبنان ما برحت قيد التمرين ولم ترسخ بعد جذورها في الجماهير، ولا يمكن أن نحول هذه الجماهير فجأة إلى مواطنين واعين وأحرار، وهذه الجماهير يعيش معظمها في شروط مادية واجتماعية تماثل شروط البلدان المتخلفة، وان الطائفية مستشرية في نفوس المواطنين، وليس بالإمكان القضاء عليها دفعة واحدة، واوضح بان مشاكل لبنان تنحصر في توضيح صلاحيات كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية كما نص عليها الدستور، واعتماد سياسة تخطيطية وقتصادية جديدتين، بتنشيط الزراعة والصناعة والمشاريع العمرانية، وتحقيق التقارب بين المنتج والمستهلك والحد من وطأة الوسيط، واعتماد اللامركزية، والعمل على تطوير نفسية الشعب اللبناني باعتماد تنظيم تربوي جديد وتحسين المواصلات من كل نوع، وتوزيع الثروات والمياه والموارد، وإعادة التحريج، واستصلاح التربة، وتخفيض الايجارات وقساط المدارس، والضرائب ومكافحة الغلاء، وتوطيد الأمن باعتماد تنظيم الأمن الأصلح لنظام ديمقراطي سليم وصيانة للمصلحة العامة، كما طالب الحكومة العمل على تحقيق اللامركزية تسهيلاً لأعمال الناس وتوزيعاً للموارد والثروات على المناطق كافة، وتحسين المواصلات البرية والبحرية والجوية، إن اللامركزية لا تنحصر في الناحية الاقتصادية وحسب، إنما يجب أن تشمل النواحي الإدارية والثقافية والقضائية والاجتماعية في البلاد، ودعا الحكومة الى زيادة التوظيف الحكومي[37]، اما النائب معروف سعد دعا الوزراء الى ان يقوموا بتنفيذ المشاريع المدروسة التي قدموها في البيان الحكومي لوزاراتهم، كما طالبهم بضرورة ان يضعوا توقيتات زمنية لتنفيذ

مشاريعهم، والتأكيد على المشاريع التي تم ذكرها في البيانات الوزارية السابقة ولم تنفذ وبيان الاعتمادات المالية التي خصصت لتلك المشاريع في وقتها، ودعا وزير التربية الى حل قضية المعلمين والفروقات في درجاتهم الوظيفية، وركز في كلمته على منح الفلاحين والعمال المزيد من الاهتمام، وتقديم الخدمات اليهم كونهم يعيشون حياة البؤس والفقر، وضرورة ان يمثلهم احد الوزراء في الحكومة يكون من العمال والفلاحين حصرا[38].

تحدث النائب رشيد كرامي بكلمة طويلة جدا ركز فيها على الحرية والديمقراطية الممنوحة للجميع في لبنان، ودعا إلى تشريع قانون يفرض الحياة الحزبية في لبنان، كما أشار الى أن الحياة البرلمانية والنظام الديمقراطي هما مشاركة في الحكم بين المواطن ومختلف درجات الحكم في البلد، وطالب وزير التربية بحل قضية المعلمين، ولفت انظار الحكومة الى إن النهج الشهابي وضع سياسة لتطوير لبنان دعاها الى التمسك بها، لان الارتجال وعدم الدراسة والمجيء إلى الحكم على أساس ظرفي وبدون إيمان بعمل يهدف إلى مصلحة عامة إنما هو فشل محقق[39].

جاء بعده في الكلام النائب سهيل شهاب الذي رفض سياسة الحكومة ومعالجاتها البطيئة في المجال الاقتصادي، وسيطرة الرأسمال الاحتكاري على الاوضاع الاقتصادية في لبنان، وهو ما جعل من لبنان لبنانين أحدهما متخوم والآخر يموت من القلة، وشكك النائب بجدية الحكومة في ايجاد الحلول في الحقل الاجتماعي، وأن ترفع من مستوى الطبقات العاملة والمتوسطة التي تعاني الحرمان[40].

وعند تشكيل حكومة رشيد كرامي الخامسة(1965/7/25-1966/4/9)، وفي اثناء مناقشة بيانها الوزاري في الثاني عشر من اب 1965، أبدى النائب سامي الصلح في كلمته بان الحكومة تحتاج ثلاث سنوات لتنفيذ برنامجها الحكومي، وتساءل عن الكيفية التي يقوم بها وزير الزراعة بإدارة ثلاث وزارات في وقت واحد، واكد بان الإدارة الحكومية مشلولة وغير قادرة على تنفيذ مهامها، لأن الصلاحيات ضائعة بين الوزراء والمديرين والموظفين، وطالب بإصلاح النظامين الاداري والقضائي، كما طالب تثبيت الموظفين المؤقتين، لا ان يتم الاصلاح الاداري عن طريق تسريح الموظفين وتقليل اعدادهم، وتحميلهم مسؤولية الفساد الاداري في البلاد، واعاب على الحكومة سياسة القروض التي تتبعها الحكومة للقضاء على العجز المالي، لتحقيق الاصلاح المنشود، وطالب بتعديل المناهج في التربية والتعليم كونها مناهج غربية[41]، وتابعهما النائب رفعت فزعون الذي أشار الى الانقسامات داخل المجلس النيابي، الذي هو نتيجة لحالتي الحرية والديمقراطية التي تتمتع بها لبنان، وأن هذا الاختلاف والانقسام لا بدّ من زوالهما بعد زوال الظروف التي

أوجدتهما، فإن مفهوم الديموقراطية اوجب وجود معارضة بناءة في المجالس النيابية، أما في لبنان ما زال ممثلوه يأتون على أساس تكتل وتعاون بين الأفراد والجماعات، ولا يدينون بعقائد ولا مناهج في سبيل الوصول الى المجلس النيابي، فهم يؤكدون بانهم رفاق طريق، لا معارضة، ولا أقلية، ولا موالاة، ولا أكثرية بالمعنى البرلماني، فتجمعاتهم لكتل لا تربطها عقيدة موحدة، بل اتفاقات وتفاهمات على قضية معينة لتزول عند بلوغ الهدف سلباً أو إيجاباً، ورفض ان يتم تشكيل الحكومة من خارج المجلس النيابي، وطالب بان يكون احد اعضاء الوزارة من البقاع، والاهتمام بأوضاعها العامة، لاسيما في مجال تقديم الخدمات، واهمال مشروع الليطاني كونه مصدر مهم للطاقة في لبنان عموما والبقاع خصوصا اذ يوفر لها الطاقة الكهربائية والماء والري، كما طالب الحكومة بضرورة اجراء التطهير والإصلاح وإخراج بعض الموظفين الفاسدين، وتوظيف ممن يحملون الشهادات العالية الجامعية من البقاع في مناطقه[42]، وقد رد رئيس مجلس الوزراء على النواب بانه سيتم الاخذ بالملاحظات التي ذكروها على البيان الوزاري، من أجل خدمة الشعب، واكد بان الحكومة لم تخرج في التشكيلة على التقاليد الدستورية، لأنه لا يوجد في نصوص الدستور ما يجب أن يكون أعضاء الحكومة من داخل المجلس، وان الكثير من الحكومات شكّلت على هذا النحو، واما قضية الإصلاح والتطهير يجب أن يكونا بعيدين عن الحزبية والسياسة الضيقة، وأن يكون تدعيم أجهزة الدولة بكل العناصر الكفؤة التي تمكنها من القيام بواجباتها، وتم تشكيل الهيئة الموحدة للإصلاح الإداري، وهي تتألف من مجلس الخدمة المدنية ومن التفتيش المركزي، وأما قضية الري وخاصة مياه الليطاني، هي ضمن اهتمامات الحكومة، اما شركات البترول سيتم اعادة المفاوضات الجدية معها للوصول الى حقوق الشعب اللبناني[43].

رحب النائب عثمان الدنا في اثناء مناقشة البيان الحكومي لحكومة عبد الله اليافي الثامنة(4/9–1966/12/6)، في السابع والعشرين من نيسان1966، بتشكيلة الحكومة ووصفها بانها استقرار للبنان، وتعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز النظام الديمقراطي في البلاد، وتنفيذ الميثاق الوطني، وبخصوص البيان الحكومي، فقد اشاد النائب به ، وطالب بسرعة تنفيذه، لاسيما ما يخص مطالب اهالي بيروت التي لخصها، بمساعدة بلدية بيروت ماديا لتتمكن من القيام بالمشاريع العمرانية والاجتماعية الضرورية، والتصديق على مشروع قانون يمنح بلدية بيروت خمسة ملايين ليرة لبنانية كمساعدة نرجو العمل على تصديقه، وقضية تحسين الإدارة البلدية وتوسيع صلاحيات مجلسها، مع إقامة الأبنية الحكومية في بيروت تنفيذاً

لما نص عليه الدستور اللبناني بأن مركز الحكومة هو العاصمة بيروت، فضلا عن قضية فصل الشرطة عن الدرك، كما أشار الى بعض القضايا في البيان الوزاري ومنها القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها لبنان عموما، وأصبحت تفرض سياسة عقلانية تعتمد التخطيط في سبيل الإنماء للتخلص من مرحلة العفوية والارتجال، وان تحل قضية التمويل طريق القروض الداخلية والخارجية غير المتعارضة مع سيادة لبنان واستقلاله سياسياً واقتصادياً، والتركيز على إعادة النظر بالنظام الضرائبي ممّا يؤمن زيادة الواردات، وطالب الحكومة بإعادة النظر بأوضاع وزارة التصميم العام بحيث تتمكن هذه الوزارة من اداء مهامها المخولة لها في القوانين، والبدء بإعداد الخطة الخمسية[44]، اما النائب سامي الصلح فقد طالب النواب في كلمته بمنح الثقة للحكومة للقيام بواجباتها وعملها بالسرعة الممكنة، ورفض الطائفية السياسية التي يتكلم بها البعض للتشكيك بالوحدة الوطنية اللبنانية، وأشار الى ان جميع اللبنانيين ارتضوا ان يكون الحكم مقسما بين الطوائف الثلاث الاكثر عددا وفقا للميثاق الوطني الذي منح رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة مجلس الوزراء للسُنّة، ورئاسة المجلس النيابي للشيعة، وهو ما انعكس على التوزيعات للطوائف ذاتها في الحكومات اللبنانية عند تشكيلها، وطالب بتعديل الدستور اللبناني ليكون ملائما للظروف الحرجة التي تمر بها لبنان، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات الخاصة بالوزير ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، لان الدستور جعلهم مسؤولون جميعا دون ان يفصل بين المسؤوليات، وأشار قائلاً: "ولهذا يجب أن نعدل الدستور أو على الأقل ان نفسر بعض مواده لكي نفهم من هم المسؤولون. تقولون الوزراء. كلا! الوزراء غير مسؤولين، أنهم غير مسؤولين بنظري، لأنهم لا يستعملون صلاحياتهم"، ودعا النواب الى تغيير الحكم في لبنان ليكون نظاما رئاسيا لا برلمانيا، كما اوضح بان الموازنة اللبنانية كبيرة جدا، الا ان الشعب لم يلمس شيئا من هذه الموازنة، وعرج بعدها الى موضوع تعديل قانون الانتخاب لأن الجميع يطالب بحل المجلس، وتحدث عن توفير مياه الشرب والري وتوليد الطاقة الكهربائية من نهر الليطاني، وفتح الطرقات وزيادة المدارس الحكومية في المناطق البعيدة، وافتتاح المستشفيات خاصة في بيروت نتيجة الاكتضاض السكاني الكبير فيها[45].

كان النائب سامي الصلح في اثناء مناقشة البيان الحكومي لحكومة رشيد كرامي السادسة (1966/12/6-1968/2/8)، في العشرين من كانون الاول1966، اول المتحدثين في هذه الجلسة وقدم تهنأته في البداية الى الوزراء، ولكنه عارض الحكومة في تقديمها خمسين مليون ليرة لدفع ودائع صغار المودعين ولتأمين السيولة للمصارف، اذ اكد بان "هذه الخمسين مليوناً ستجر

بعدها خمسينات مليون"، ورفض قيام الحكومة برفع يد القضاء عن قضية بنك انترا، وهو تجاه غير سليم يسهم في خراب لبنان، واعاب على الحكومة ان يكون خمسة من وزرائها من انصار البنك، وطالب النائب بضرورة إعادة الثقة والسيادة للقانون، واحترام الدستور، ودعا الحكومة بان لا ترفع يد القضاء عن بنك انترا، ورفض تدخل الكويت في هذه القضية، الذي أشار اليها بان لبنان واقع تحت انتدابها وتملي عليه قراراتها[46]، اما النائب معروف سعد فقد أشار في كلمته الى مطالباته بالمصلحة العامة لجميع اللبنانيين، ودافع عن الحكومة التي لم تُشكّل سوى ثلاثة اشهر ولم يستقر الوزراء حتى في اماكنهم وبدأت عليهم الحملات والغارات التي وصفها بالظلمة من داخل المجلس وخارجه، لم تهدف للمصلحة العامة، ولم ترعَ حق الشعب في أمن بلده واستقراره، على الرغم من انها قد التزمت ببيانها الحكومي الذي اذاعته على الشعب وتقيدت به ونفذت أكثره في ميادين الأعمار والاقتصاد والسياسة، الا ان المعارضة كانت وراء الأزمات المصرفية والإضرابات العمالية، بسبب النظام الاقتصادي الحر وغير الموجه، وقد طالب النائب بان لا يجمع بين الوزارة والنيابة، وأن تكون الحكومة دائماً من خارج المجلس لتعمل في جو من الاستقرار، شريطة أن ترعى مصالح الشعب[47].

وجه النائب تقي الدين الصلح سؤاله الى الحكومة بكونها تمهد للانتخابات من عدمه؟، لأنه لا يفصل عنها سوى سنة واحدة، واعرب عن رأيه بخصوص الحكومة المختلطة من النواب وغير النواب، فأشار الى انه يلحق اجحافاً ببقية أعضاء المجلس، فالوزراء غير البرلمانيين يمكن أن يكونوا متجردين، ولا يتأثروا بخدمة مصالح فئات أو أشخاص، على العكس من الوزراء النواب، لهم مصالح انتخابية ولهم أنصار ولهم احزاب ينتمون اليها، فيضعون انفسهم في خدمة الجهة تمهيداً للانتخابات، وناقش بعدها النائب البيان الحكومي، الذي انتقده بالتركيز على الجانبين الاقتصادي والمالي من دون الإشارة الى الجانب السياسي، واعترض على اسلوب تشكيل الحكومة بتعيين رئيس الجمهورية فقط من غير مشاركة رئيس الوزراء في اختيار الوزراء، ودعا النائب الى تعديل الدستور، وفقا للتطورات التي تمر بها لبنان، بالاعتماد على الميثاق الوطني، الذي هو دستور غير مكتوب، وضرورة ان تعالج الاوضاع السياسية قبل أن تعالج شؤون الاقتصاد وشؤون المال، لأن أي عدم الاستقرار السياسي، لا يمكن أن يقوم معه استقرار اقتصادي، كما طالب بإلغاء الطائفية، واعاب على الحكومة النتائج السلبية لحركة الاصلاح بعد مرور سنة كاملة، وطالبها بإعادة دراسة الاصلاح من جديد لتحقيق الرؤية الناجحة للحركة الاصلاحية[48].

تكلم النائب صائب سلام في الجلسة نفسها بانه ضد الطائفية في لبنان، ودعا الى عقد مؤتمر وطني لنبذ الطائفية لا ان يخص المسلمين فقط، بل المسيحيين أيضاً، وان تتبنى نتائجه وتوصياته على الاصعدة كافة، وتابعه في الكلام النائب عثمان الدنا الذي أشار الى قضية المشاركة الحكومية من النواب وغير النواب، وتقدم بسؤال الى رئيس الحكومة " لماذا تُؤَلف حكومتين برئاسة شخص غير برلماني وعضوية أشخاص برلمانيين؟... أتساءل ما هو السبب؟ يجب أن يكون هنالك سبب وعلة، هل عندما ألفت وزارتك هذه كنت على خطأ عندما استقلت في الماضي، واليوم أردت أن تصحح هذا الخطأ وعدت إلى الحكومة غير البرلمانية"، ووجه كلمته الى اعضاء المجلس، بان يدافعوا عن كرامتهم وعن النظام الذي ارتضاه اللبنانيون بكافة فئاتهم وطوائفهم، ولا يجب أن نقبل بأن تفرض علينا الحكومات ويكون دورنا الموافقة وإعطاء الثقة دوماً[49].

رد رئيس مجلس الوزراء رشيد كرامي، على النواب وما تقدموا به من آراء، فاكد على ان الجميع يعمل على تحقيق مطالب ومصالح الشعب، في إطار الديموقراطية والحرية، كما إن الدستور والعرف اتبعا بتشكيل الحكومة واجاب على سؤال النائب عثمان الدنا بقوله: "والذي استقلت على أساسه في السابق، عندما تحسست أيضاً رغبته من المجلس الكريم أو بعض نوابه في سبيل حكومة برلمانية مئة بالمئة. لأنه من حق هذا المجلس، أن يتحمل المسؤولية الكاملة من أجل أن يؤدي دوره في خدمة البلاد"، كما أشار الى ان الحكومة لا تعمل على اجراء الانتخابات او حل المجلس النيابي[50].

وكان الذين منحوا الثقة من النواب بشير العثمان، محمد علم الدين، أمين الحافظ، سهيل شهاب، ناظم القادري، هاشم الحسيني، رشيد كرامي، والذين حجبوا الثقة هم: رفعت قزعون، صبحي المحمصاني، صائب سلام، تقي الدين الصلح، عثمان الدنا، رشيد الصلح[51].

توجه النائب بشير العثمان في بداية كلمته في اثناء مناقشة البيان الحكومي لحكومة عبد الله اليافي التاسعة(1968/10/12-2/8)، في السادس عشر من شباط1968 بشكر رئيس الجمهورية شارل حلو على ما أبداه من إخلاص وتجرد في قضية تطبيق النظام الديمقراطي البرلماني، واشاد بدور رئيس الوزراء وطالبه بان تعمل حكومته على الحياد والنزاهة وحفظ الأمن أثناء الانتخابات، وأن تقوم بواجبها على الوجه الأكمل، وأن تطبق العدالة والنظام بكل معنى الكلمة، وان تسهر على حفظ الأمن وتطبيق النظام والحياد والنزاهة، اما النائب معروف سعد فبيّن في كلمته بان الحكومة قادرة على أن تخلق جواً من الحرية للناخبين ليدلوا بأصواتهم في الانتخابات، وفي جو

من النزاهة، وطالب الحكومة بان تمنع ما اسماه بـ"الدكاكين التي تفتح في أيام الانتخابات"، لغرض رشوة الناخبين، وأن تكافح البيع والشراء، وطلب بإيجاد الحل عن طريق منع النائب عن متابعة ترشيحه إذا ثبت أنه يقدم الرشى الى الناخبين، وجاء في البيان الوزاري[52]، اما النائب سامي الصلح فقد اصر على ان تقوم الحكومة بإرسال قوائم الشطب للمتوفين والمنقولين وغيرها، لمعرفة مجلس النواب بحركة الناخبين، والاتصال بهم، وطالب بان يكون التصويت اجباريا لكل ناخب، وان تقوم الحكومة بتقديم مشروع لتعديل قانون الانتخاب، وان تفرض الغرامة على المتخلفين، كما طالب وزير الداخلية المحافظة على الأمن، وإعلان مواعيد الانتخاب، وتعيين مراكز الاقتراع، ودعا وزير التربية الاهتمام بالجانب التعليمي وبناء المدارس، كما وجه النائب اقتراحا شفويا الى اعضاء المجلس بان يكون هناك تمثيلا للحرف بمختلف انواعها يتم تعيينهم ليكون المجلس ممثلاً حقيقياً لجميع اللبنانيين، يتمثل فيه المزارعون، والصناعيون، والتجار، والصحافيون، والأطباء، والعمال، والسيدات، ورجال الدولة، مثل رؤساء الجمهوريات، ورؤساء المجالس النيابية، ورؤساء الوزراء السابقين والوزراء[53]، رد رئيس مجلس الوزراء عبد الله اليافي، على النواب بان شكرهم على حسن الظن به، ودعا الجميع الى التعاون وتحمل المسؤولية والتضامن للدفاع عن النظام القائم، ودعا بأن يكون القانون الانتخابي نظام الأحزاب السياسية، التي تتنازع المقاعد النيابية على أساس البرامج السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، وأن يرقى الوعي السياسي في الناخبين، كما إن الحكومة وعدت في مكافحة الرشوة، ورفض التشكيك في حكومته وادارتها للازمات في البلاد. فنودي حضرات النواب بأسمائهم[54]، فمنح الحكومة الثقة حضرات النواب السادة: سامي الصلح، سهيل شهاب، صائب سلام، أمين الحافظ، تقي الدين الصلح، صبحي المحمصاني، رشيد الصلح، بشير العثمان، محمد علم الدين، ناظم القادري، رشيد كرامي، معروف سعد، عثمان الدنا، أنور الخطيب، بهيج القدور، هاشم الحسيني[55].

صدر قانون الانتخابات في اذار1968، في عهد حكومة عبد الله اليافي التاسعة، استنادا للقانون الانتخابي لعام1960، للمجلس النيابي الثاني عشر للمدة(1968-1972)، وحددت الانتخابات في الرابع والعشرين من اذار ولغاية السابع من نيسان1968، وتم اجراؤها في موعدها المحدد، وفاز عن الطائفة السُنّية كل من[56]: انور الخطيب، بشير العثمان، رشيد كرامي، وعثمان الدنا، ناظم القادري، هاشم الحسيني، وسالم كبارة، ومحمد امين الحافظ، وبهيج القدور، وصائب سلام، عبد

الله اليافي، نسيم مجدلاني، حسن الرفاعي[57]، عصام الحجار[58]، عدنان الحكيم[59]،محمد خضر فتفت[60]، حسن الميس[61]، علي ماضي[62]، شفيق الوزان[63]، احمد نصوح الفاضل[64].

اخذت مطالبات النواب السُنّة في التزايد داخل مجلس النواب لاسيما عند مناقشة البيان الحكومي لحكومة رشيد كرامي الثامنة(1969/11/25-1970/10/13)، في الرابع من كانون الاول1969، اذ كان اول المتكلمين في الجلسة النائب بشير العثمان، الذي اشتد في مناقشته للحكومة التي وصفها بالثعبان، وان بيانها الوزاري ما هو الا مخدر للشعب والبرلمان على حد سواء، ولا يوجد فيه شيء جديد يستحق الثناء، وهو مقتبس من البيانات الحكومية السابقة، وعدم التزام الحكومة بتطبيق العدالة التي جاءت فيه، كونها لم تنصف المناطق الجنوبية من لبنان لاسيما مناطق عكار، فهي لم تمثل في الحكومة ولا المناصب العليا، ولم يشر اليها البيان الحكومي للخدمات المطلوبة كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب او تعبيد الطرق، كما شكك بقدرة الحكومة على تنفيذ بيانها كونه يتكون من صفحات كثيرة يحتاج الى سنوات لتطبيقه، واهماله للجانب الزراعي والصناعي، ولم يكمل النائب الجلسة فاعلن انسحابه منها بعد مشادات كلامية مع رئيس الوزراء، الذي اتهمه ضمنا بان كلمته جاءت لعدم اختياره وزيرا في الحكومة، جاء بعده النائب عدنان الحكيم الذي أشار في كلمته الى ان الحكومة في بيانها الوزاري لا تعمل على تحقيق مطالب الشعب بقدر ما تريد الحصول على تصويت النواب لها بالثقة، وطالب بان يتغير النظام في لبنان الى الحكم الرئاسي، ومحاكمة المسؤولين عن الاحداث التي جرت في لبنان وقمع التظاهرات والحريات العامة، ودفع التعويضات لآل الضحايا من قتلى وجرحى، وإقرار خدمة العلم، وتحصين الحدود، وتسليح أهالي القرى الامامية، وغلق معهد شملان كونه من أهم وأخطر أوكار الجاسوسية البريطانية في الشرق الاوسط وفقاً لما جاء في تحقيقات وزارة التربية عام1960، واكد على ضرورة فصل الدرك والشرطة عن الجيش، فضلا عن الترخيص لجميع الاحزاب الممنوعة في البلاد، واطلاق حرية العمل النقابي، والسماح لموظفي الدولة بالانضمام في نقابات ودخول الاحزاب، والغاء الطائفية السياسية على كل المستويات، واجراء احصاء عام[65].

اما النائب عبد الله اليافي رفض تصريحات النواب ضد الحكومة واكد بانها قد جاءت في ظروف حرجة من تاريخ لبنان، وهي تستحق الثناء لا الذم، ولكنه اوضح بان النظام الطائفي في لبنان قد انهكها واوصلها لحافة الهاوية، فهو ليس برلمانيا ولا رئاسيا، بل نظاماً طائفياً متحجراً ورثته عن متصرفية جبل لبنان عام1861، وطالب بتعديل النظام القائم بإجراء مشاورات بين جميع اللبنانيين: "لا يجوز أن يستمر في لبنان... بلد المعرفة والعلم والفهم والثقافة الواسعة، أجل، لا

يجوز أن تبقى فيه هذه الطائفية السياسية... لا نزال نحن نتنازع على الوظائف وعلى الخيرات والمنافع ونقتسمها على أساس الدين، لا على أساس الكفاءة والعلم...وأنا شخصياً من المؤمنين بالنظام النيابي الديموقراطي، ولكنني من القائلين بتعديله وتنسيقه مع متطلبات هذا العصر، ومن المطالبين بإلغاء الطائفية السياسية... إلغاء المادة 95 من الدستور التي تنص على حقوق الطوائف، ليتمكن جميع المواطنين من خدمة لبنان بإخلاص وأمانة كما هو مطلوب منهم، دون التأثر بالطائفة التي ينتمون إليها"، اما النائب شفيق الوزان فقد هاجم رئيس الوزراء كونه لم يعمل على ايجاد الحلول السريعة للأحداث التي جرت في لبنان واطلاق النار على المتظاهرين، وعدم معرفة من المتسبب في ذلك، واكتفائه بتقديم استقالته احتجاجا على اطلاق النار، وطالب النائب بإطلاق الحريات وانهاء الطائفية السياسية في لبنان، اذ ان الاحداث المتتالية كشفت عجز النظام الطائفي الذي نعيش فيه، "والتغيير يجب أن ينقلنا من مرحلة الميثاق الوطني إلى مرحلة الانصهار الوطني. وأن ينقلنا من مرحلة التعايش، إلى مرحلة المواطنية، ومن مرحلة الاتكال، إلى مرحلة العزم والاعتماد على النفس... نريد نظاماً، يحقق ارتباطنا بالوطن، ويشدنا الولاء إليه، ندافع عن ترابه، ولا نكون مجرد شركاء متعايشين فوق أرضه نتسابق على الاستغلال فيه، تكلم النائب حسن الرفاعي في الجلسة نفسها فدافع عن الحكومة وتشكيلتها، وعرج الى الاحداث المتسارعة في لبنان التي تحتاج الى تكاتف الجميع للنهوض بلبنان، ودعم الحكومة بشكّل كبير من الجميع[66].

تكلم النائب حسن الرفاعي في البيان الحكومي لوزارة صائب سلام الخامسة في السابع عشر من تشرين الاول1970، وأشار الى ان الحريات والديمقراطية والقانون مفقودة جميعا في لبنان، ووصف الحكومة بانها غير شرعية، وان البيان الوزاري يخلو من البرامج الواضحة الدقيقة التي في ضوئها يمكن المناقشة، واعاب على الحكومة انتهاج الاقتصاد الحر كمنهج عام للسياسة الاقتصادية للبنان، والسياسة التعليمية غير الصحيحة في مراجعة جميع برامج التربية والتعليم، ودعا الى تطبيق مبدأ فصل الوزارة عن النيابة، اما النائب بشير العثمان وجه انتقاده الى التشكيلة الحكومية كونها غير منسجمة فيما بينها، وطالب بإجراء اصلاح جذري، وازالة الفساد[67].

تحدث بعده النائب عبدالله اليافي الذي أشار الى ان الحكومة ليست بالمستوى المطلوب لمواجهة تحديات لبنان الكبيرة، وان كان اغلبها من الشباب الذي يعول عليه، لاسيما وزير الخارجية يجب ان يكون له المام واسع في السياسة، واحاطة شاملة في شؤونها الدولية والعربية، ودعا الى تشكيل

احزاب سياسية غير طائفية يكون لها برامجها الواضحة على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الفساد عن طريق اجراء المحاكمات العادلة والمجالس التأديبية، ودعم المؤسسة العسكرية من جيش وشرطة، والقضاء على الطائفية، واوضح بان البيان الوزاري مثل كل البيانات الوزارية التي تقدمت بها الحكومات السابقة ليس غيه شيء جديد[68]، تابعه النائب عصام الحجار الذي طالب بان تكون التشكيلات الحكومية من الشخصيات غير المتعارف عليها لمدة طويلة، والالتجاء الى الاحزاب السياسية دون البيوتات السياسية، واكد بان النظام في لبنان هو نظام رئاسي برلماني، ورفض التشكيلة الحكومية كونها قد جاءت من خارج مجلس النواب[69]، ختم النائب عثمان الدنا مناقشة البيان الوزاري عن النواب السُنّة، اذ أشار الى ان النظام الديموقراطي الذي تنعم به لبنان هو الاساس في الامان لجميع اللبنانيين، ورفض ان تكون الحكومة من خارج مجلس النواب التي اسماها بحكومة الليل، كونها قد شكّلت في منتصف الليل، ورفض تسميتها بحكومة النخبة او حكومة لبنان الجديد، وهي التسمية التي اطلقها رئيس الحكومة صائب سلام، وان هذه الحكومة جاءت خلافا لرغبة مجلس النواب، وطالب الحكومة بان تتبنى اصلاحا سياسيا شاملا متمثلا بإنهاء الطائفية السياسية، وان تكتبه في منهاجها الوزاري ليكون لها خطة عمل مبنية على اساس متين وقوي، ودعا الحكومة الى انتهاج قانون جديد للانتخابات يتضمن مجموعة من الاسس منها العودة الى الدائرة الفردية، والغاء الطائفية، واعتماد الترشيح للنيابة على اساس حزبي، كما ان البيان لم يتضمن علاجا للأوضاع المالية والاقتصادية[70].

2- مناقشات السياسة الخارجية اللبنانية 1964-1972

عبّر النواب السُنّة في بيان مواقفهم تجاه السياسة الخارجية داخل البرلمان للحكومات المتعاقبة المشكّلة خلال المدة 1964-1972، فلم يكن موقف النواب موقفا موحدا تجاه تلك السياسة، بل اختلفوا فيما بينهم بين مؤيد للحكومة ومعارض لها، وكانت اولى المداخلات للنواب السُنّة في الحادي والعشرين من أيار1964، عند تشكيل حكومة حسين العويني الثانية، فكان اول المتحدثين من النواب هو النائب هاشم الحسيني، الذي ناقش السياسة الخارجية، اذ ابان بان سياسة الحكومة هي امتداد لسياسة الحكومات السابقة، وقد ايّدها وطالب النواب بالموافقة عليها، وجاء في كلمته: "نؤيدها على سياستها في مختلف الوزارات وبصورة خاصة على سياستها الخارجية ... يجب أن تأتي حكومة جديدة حتى يكون هناك استعداد للمستقبل لما

سيحصل في مقررات يمكن تطبيقها. نحن نؤيد الحكومة على هذه السياسة التي تمشت عليها والتي نريد أن تتمشى عليها"[71].

بدأ النائب صبحي المحمصاني كلمته عند تشكيل حكومة حسين العويني الثالثة اثناء مناقشة بيانها الوزاري، في التاسع والعشرين من ايلول1964، فأشاد فيها بسياسة الحكومة الخارجية، ودعا النواب الى دعمها كونها تشكّلت في ظروف استثنائية واضطرارية، وموقتة بالنظر لانعقاد مؤتمر عدم الانحياز ، وهو مؤتمر دولي مهم جداً، يجب أن يذهب إليه وزراء من أعضاء المجلس حسب الأصول البرلمانية[72].

تكلم النائب معروف سعد عند تشكيل حكومة حسين العويني الرابعة اثناء مناقشة بيانها الوزاري، في الثامن من كانون الاول1964، إن لبنان بلد مستقل لا يرتبط بالشرق ولا بالغرب، وان مؤتمرات عدم الانحياز التي حضرتها الحكومة اللبنانية، هي تحمل رسالة الإنسانية، كما طالب الحكومة اللبنانية بان تتخذ موقفا صريحا تجاه الاحداث في الكونغو، ودعا الحكومة الى دعم حركات التحرر في العالم، اذ أشار قائلاً: "إنني أعتقد أنه من أولى واجباتنا كدولة مستقلة صغيرة، أن نناصر كل حركة تحررية أينما كانت هذه الحركة، سواء في نطاقنا العربي أو في نطاقنا العالمي، لأن كل انتصار للحرية وكل استقلال لأي بلد عربي وغير عربي هو تدعيم لاستقلالنا هذا. وإنما أن نحن غضينا النظر عن تأييد هذه الحركات وشجب الأعمال العدوانية على الشعوب المناضلة من أجل تحرير نفسها، فيأتي يوم لا نرى فيه من يؤيدنا نحن في أي حركة لا سامح الله تمس استقلالنا. لذلك إن فاتنا أن نسمع الصوت هنا فغداً نريد أن نسمع صوت لبنان يلعلع في هيئة الأمم، اما النائب سهيل شهاب فقد رفض سياسة الحكومة التي تدعي فيها بعدم الانحياز، واوضح بان حكومة الصين الشعبية، لم تقف بجانبها الحكومة اللبنانية، وهو ما يتماشى مع السياسة الغربية، ضد السياسة الشرقية، واكمل قائلاً: "عدم الانحياز تعني أن نكون بين الاثنين. وإني أتساءل: كيف يجوز لنا أن نتبع هذه السياسة وفرنسا الدولة المنتمية إلى حلف الأطلسي قد اعترفت بهذه الدولة؟"[73].

عند تشكيل حكومة رشيد كرامي الخامسة، وفي اثناء مناقشة بيانها الوزاري في الثاني عشر من اب 1965، ابدى النائب سامي الصلح استغرابه الشديد في كلمته حيال البيان الوزاري الذي لم يرد فيه بشكّل تفصيلي سياسة الحكومة الخارجية، وانما ذكرت كلمات وعبارات عابرة، وتلميحات عن الجامعة العربية. التي يؤكد ميثاقها على التعاون الوثيق بين الدول المنضوية فيها، وتنسيق عملها وتعاونها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[74].

كان النائب سامي الصلح في اثناء مناقشة البيان الحكومي لحكومة رشيد كرامي السادسة، في العشرين من كانون الاول1966، من المتحدثين حيال السياسة الخارجية، اذ أشار الى ان البيانات الوزارية للحكومات السابقة كانت لا تخلو من بيان السياسة الخارجية للبلاد، بل وتأتي في مقدمة البيان الحكومي، على العكس من هذه الحكومة التي جعلته في اخر البيان، وعرج على التحركات التي تقودها الحكومة المصرية من خلال وزير خارجيتها محمود رياض، الذي انتقل الى كافة البلدان العربية لبحث القضية الفلسطينية، وقابل احمد الشقيري ممثل الحكومة الفلسطينية، وطالب النائب من وزير الخارجية ان يدلي بتصريحاته او معلوماته حيال تطورات القضية الفلسطينية، وتحركات الحكومة المصرية، وان كان غير قادر على ذلك فليدعو اللجنة الخارجية لمعرفة المحادثات المصرية، كما ناقش النائب في الجلسة، تصريحات الرئيس الاميركي ليندون جونسون Lyndon B. Johnson (1963-1969)، التي اظهر فيها علانية دعمه لإسرائيل، ونقل نص الرئيس الاميركي : "بأنهم ملزمون بالدفاع عن أمن إسرائيل"، كما اوضح النائب الى زيارة نائب الرئيس الاميركي هيوبرت همفري Hubert Humphrey واكد في تصريحاته ما جاء على لسان الرئيس الاميركي، بضرورة حماية إسرائيل، كما صرح في أن الولايات المتحدة تعارض بشدة أي عدوان يهدد السلام في الشرق الأوسط، ولكن هذه رسالة تهديد جاء بها همفري، وطالب النائب من وزير الخارجية اللبناني ان يأخذ دوره في الرد على مثل هكذا تصريحات، وأشار قائلاً: "طبعاً لو كنت أنا وزير خارجية لقلت له، خلص نفسك أولاً من قضية فيتنام ثم تعود فتخلصنا. أطلب من معالي وزير الخارجية أن ينقل هذا الكلام إلى السيد همفري أو أنه يكلف أحمد الشقيري بذلك"، اما النائب تقي الدين الصلح، فأوضح في كلمته بان الحكومة غير ملتزمة بسياسة الحياد التي تدعيها، وابان بان فهمه للحياد العربي أن تكون لبنان على صلة جيدة، وعلى أخوة كاملة مع جميع الدول العربية، ولكن الحياد لم يطبق تطبيقاً عملياً، فعلى لبنان أن يكون دوره فعالاً، ومثمراً وناشطاً، لتلافي الخلافات بين الدول العربية لمصلحتها ولمصلحة لبنان، ودعا الحكومة ان تقف الى جانب سورية في مفاوضاتها مع الشركات البترولية[75].

توجه النائب معروف سعد في بداية كلمته في اثناء مناقشة البيان الحكومي لحكومة عبد الله اليافي التاسعة، في السادس عشر من شباط1968، الى قضية فلسطين وموقف لبنان تجاهها، اذ طالب بان تتخذ لبنان موقفها بحزم وشدة، لاسيما وانها في الخطوط لمقاومة سيطرة عنصرية دينية دخيلة، هي من أفظع الظاهرات التي فيها هدر للحقوق وامتهان للكرامات، فلا بد للحكومة من ان تعلن عزمها على أن تظل أمينة على الواجب تجاه فلسطين، ونحو إخوانها العرب، ونحو

العالم اجمع، كونها قضية حق وعدالة، واكد بان ليس التمني هو من يحرر فلسطين، وأن يحرر الأراضي المحتلة، ولا الدفاع عن لبنان، وانما بالقوة، ثم اكمل قائلاً: "ونحن نعلم جميعاً إن لبنان هدف إسرائيل التي ترغب في احتلال هذه الأرض وقد صرح وزير دفاعهم موسى ديان، إننا سوينا حدودنا مع كل البلدان العربية المجاورة لنا، ولم يبق إلا لبنان ويعني ذلك ما يعني، وليس من لزوم للشرح، وكما أعلن أيضاً رئيس وزراء إسرائيل، بأن مياه الليطاني تصب هدراً في البحر ونحن بحاجة إلى هذه المياه لنروي بها صحرائنا، من هذين التصريحين أيها السادة نلمس لمس اليد، ونكاد نرى ما يريد الإسرائيليون أن يعملوه في لبنان... إننا نرى في لبنان الميوعة، نرى في لبنان الاستهتار، اللاهتمام وذنب الناس ليس عليهم فقط، بل على الدولة أيضاً ذنب كبير. إن قانون التجنيد الإجباري الموجود هنا في المجلس والذي مضى على وجوده أكثر من ستة أشهر، يجب أن يخرج إلى حيز الوجود...إن إسرائيل، منذ أن يكون الإنسان في المدرسة فإنه يتدرب كيف يقاتل، وكيف يهاجم، وكيف يتعب ويجهد نفسه، إنهم يربون أولادهم على العمل الدائم والتدريب الدائم لليوم الذي ينتظرونه، وهو الهجوم على أرض العرب ومن جملة هذه الأرض، أرض لبنان. فيا أيها السادة، إننا لن نتمكن من الدفاع عن لبنان ولا من تخليص الأرض المحتلة، إلا إذا أردنا ورغبنا في خلق جيل جديد يتمكن من أن يدافع مؤمناً بوطنه وأرضه، عندئذ نخدم لبنان ونخدم العرب"، وقد رئيس مجلس الوزراء عبد الله اليافي على اتهام النائب معروف سعد وغيره من ان الحكومة غير ملزمة بقضية فلسطين، فأشار الى نص البيان الذي يقول: "قضية حقوق العرب في فلسطين...ينقسم إلى قسمين، إجلاء العدو عن الأرض المحتلة...وإعادة الحقوق لعرب فلسطين" [76].

بدأ بشير العثمان كلمته في الرابع من كانون الاول1969، في اثناء مناقشة البيان الحكومي حكومة رشيد كرامي الثامنة، بتوجيه شكره الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر(1954-1970) الذي أسهم في انقاذ الاوضاع في لبنان، كما وجه شكره أيضاً لجميع الدول التي وقفت مع الشعب اللبناني، وعرج بعدها الى الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، وممّا جاء في كلمته: " لقد ذر قرن الازمة أيها السادة، منذ سنة حينما اعتدت اسرائيل على المطار ولم تحرك الدولة ساكناً، فوالله اسمحوا لي بكل تواضع أن أقول، لو مرت هذه الطائرات بالذات وهذه القوى بالذات في بلدة بزبينا لقضينا عليها"، وطالب الحكومة بدعم النضال الفلسطيني في كل مكان، اذ ان الفلسطينيين لهم الحق على كل عربي، وعلى كل دولة تؤمن بالمبادئ أن تساعدهم في استرداد بلادهم، واثنى على جهود الحكومة في التعاون مع الحكومة المصرية والتوصل الى اتفاق القاهرة،

ومن جانب اخر اوضح النائب عبد الله اليافي في كلمته الى الحكومة بان لبنان عربية، ومصيرها مشترك مع العرب، وهي هوية لبنان العربية، ورفض طريقة الحكومة في التعاطي مع السياسة الخارجية، اما النائب شفيق الوزان، رحب بالتوصل الى اتفاق القاهرة، ودعا الى دعم القضية الفلسطينية، والكفاح المسلح، كونه يمثل أصالة العروبة في لبنان، وأن لا حياة للبنان منعزلاً عن محيطة العربي، وضرورة ان يشارك اللبنانيون في أي معركة من معارك النضال العربي، وخاصة النضال الفلسطيني، لتحرير فلسطين والقضاء على الأطماع الصهيونية في لبنان، وأطماعها بالأراضي والمياه اللبنانية، والعمل على الاستعداد ضد إسرائيل، ولم يختلف النائب حسن الرفاعي في كلمته عن النواب الاخرين، بضرورة دعم القضية الفلسطينية والكفاح الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية، اينما وجدت او حلّت، لكيلا تزيد المواقف العدائية تجاهها فيسهل لإسرائيل الانقضاض عليها، ولمن يساندها من الدول الإمبريالية تأمين تنفيذ مؤامرتها لضربها وتصفيتها[77].

قدم النائب عبدالله اليافي في اثناء مناقشته للبنان الحكومي لحكومة صائب سلام الخامسة (1970/10/13-1972/5/27) في السابع عشر من تشرين الاول 1970، اعتراضه على السياسة الخارجية، اذ اكدت الحكومة في بيانها عدم التزامها بمسؤوليات لبنان في الاطار العربي، وذّكر الحكومة بان الرئيس كميل شمعون[78] دعم القضايا العربية في خطابه الاخير قبل التنحي، ورفض تسمية الدول العربية بالاطار العربي. واصر على تسميتها بالشقيقة، لان مصير لبنان وسياسته متعلقان بها، وان تتعلق الحكومة بالعلاقات العربية، كما رفض ما جاء في البيان من ان تعتبر الحكومة بان عليها تجاوبا مع مقررات الامة العربية والمواثيق والاتفاقات التي ارتبطت بها، ومسؤوليات لبنان العربية، لأن لبنان كان ولا يزال عربيا، ودعا الى اقامة امتن العلاقات مع البلدان العربية اكثر ممّا جاء في البيان[79]. وكان للنواب السُنّة تدخلات اخرى في مجموعة من القضايا الداخلية التي اثرت بشكّل مباشر في الاوضاع العامة للبنانيين خلال المدة 1968-1972.

ثالثاً: موقف النواب السُنّة من القضايا الداخلية اللبنانية 1968-1972

أ- العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت1968

قامت اسرائيل في الثامن والعشرين من كانون الاول1968 بالاعتداء على مطار بيروت الدولي، بعد استهدافه بالطائرات الاسرائيلية وتدمير اكثر من ثلاث عشرة طائرة مدنية لبنانية، وتهديم البنى التحتية للمطار، وكان ذلك بسبب العمليات الفدائية التي كان يقوم بها الفلسطينيون عبر

الاراضي اللبنانية، ممّا دفع اسرائيل الى شن هذه الهجمات على لبنان في محاولة منها تقليص عدد الهجمات[80]، كما قامت في الوقت نفسه باحتلال سبع قرى لبنانية في الجنوب[81].

كان من بين النواب المتحدثين في جلسة الثلاثين من كانون الاول1968 والتي خصصت لمناقشة العدوان الاسرائيلي النائب صائب سلام، وطالب المجلس بان يتخذ موقفا صارما تجاه العدوان وليس ذلك فحسب، بل طالب ان يتم نقل كل المواقف والاحداث على وسائل الاعلام ليطلع عليها الشعب اللبناني من دون موارية او اخفاء، وممّا جاء في كلمته : "ان الحدث الذي نعالجه اليوم حدث خطير يتعلق بصميم كيان هذا البلد وان الشعب بصوته الصارخ يطلب ان يسمع آراء نوابه ومواقفهم في هذا الصدد... فاصبح على هذا المجلس، ان يقول صوته عاليا مدوياً مسموعاً ليسمعه الشعب، ليستشعره الشعب، ليفهمه الشعب... لذلك فانا ضد كل سرية في هذه الجلسة، وعلى كل حال فكلنا نعلم، انها حتى ولو كانت سرية فستخرج الاصوات العالية فيها الى الخارج، وربما تخرج مشوهة فيكون الضرر اكبر واشد"، كما تحدث بعده رئيس الوزراء عبد الله اليافي الذي وصف الاعتداء بالغاشم والغادر، وانه رفع شكوى الى مجلس الامن الدولي للنظر في العدوان، وأشار الى ان جميع الدول متعاطفة مع الشعب اللبناني، وطالب ان يرجئ النواب مناقشاتهم الى ما بعد القرار النهائي في مجلس الامن، وان تتحول الجلسة الى سرية، لا ان تكون علنية، لكيلا تفسر المناقشات بغير محلها وتتخذ ذريعة ضد لبنان، وبالفعل بناء على ذلك تم تحويل الجلسة من علنية الى سرية[82].

وفي الثلاثين من كانون الثاني عام1969 أشار رئيس الوزراء رشيد كرامي في كلمته داخل مجلس النواب، الى الظروف الحرجة التي تمر بها لبنان عموما، وما يتطلب من مسؤوليات جمّة للدفاع عن النظام اللبناني والحفاظ على سلامة الاراضي اللبنانية، لاسيما وان اسرائيل تحتل اجزاء من الاراضي العربية، فضلا عن تشرديها للشعب الفلسطيني، تواصل تنفيذ خططها العدوانية والتوسعية ضد جميع الدول العربية، واكد ان اسرائيل ارادت من عدوانها على مطار بيروت اشاعة الفوضى، لكن انكشفت نواياها ومخططاتها امام الراي العام العالمي، ووجه شكره الى جميع الدول التي وقفت الى جانب لبنان واستنكرت العدوان الاسرائيلي، وعرج الى ان حكومته ستعمل على توفير وسائل الدفاع عن لبنان وتحقيق سيادته وسلامة حدوده واراضيه، وفي طليعة هذه الوسائل العمل على تحقيق التجنيد الاجباري وتحصين قرى الحدود وتعزيز الجيش بتوفير جميع ما يحتاج اليه ليتمكن من القيام بدوره على الوجه الاكمل، والتزام حكومته التزاما مطلقا بمتابعة التعاون مع الدول العربية، والتقيد بميثاق الدول العربية وميثاق الدفاع المشترك

وبمقررات مؤتمرات القمة وتنسيق التعاون العسكري مع هذه الدول، وميثاق هيئة الامم المتحدة ومقررات مجلس الامن، ودعم الشعب الفلسطيني، كما تكلم بعده النائب علي ماضي الذي اشاد بدور رئيس الوزراء وما طرحه في كلمته من محاولات صد الهجوم الاسرائيلي في حادثة المطار، وطالب الحكومة بالاهتمام بقضية النازحين وهم اربعة الاف لبناني، اما النائب عبد الله اليافي فقد اوضح موقفه من خلال تمسك لبنان بقرارات مجلس الامن، وحذر الحكومة من مسألة الحدود الامنة التي تحاول اسرائيل ان تفرضها على الدول العربية بما فيها لبنان لتحقيق اطماعها في نهر الليطاني، اما النائب معروف سعد ركز في كلمته على تعزيز الدفاعات القتالية للجيش اللبناني، عن طريق التجنيد الاجباري، وتدريب الشباب اللبناني، وممّا جاء في كلمته "اما عن الفدائيين... ان في لبنان مئتي الف لاجئ فلسطيني يعيشون في خيام لا تقيهم قر الشتاء ولا حر الصيف مدة عشرين سنة، كانت حياتهم كلها بؤس وشقاء، وتعاسة، استهواهم نضال اخوانهم فاخذوا يتسللون الى سوريا ليتدربوا ويعودا الى لبنان متسربلين بسلاحهم ليتسللوا الى ارضهم المغتصبة من العدو الصهيوني، وهو حق من حقوقهم المشروعة التي اعترفت بها امم الارض جميعا، ونحن لسنا شرطة لإسرائيل نحمي حدودها فلتحمه هي ان ارادت ذلك، وعلينا ان لا نقف بوجه هؤلاء ونعترض سبيلهم من اجل سواد عيون اسرائيل عدوتنا"[83].

ولم تتوقف تطورات الاحداث في لبنان، بل اخذت بالتسارع والتطور بشكّل كبير جدا، لاسيما بعد اندلاع تظاهرات نيسان التي اودت بالكثير من القتلى والجرحى ليكون للنواب السُنّة موقفا اخر.

ب- تظاهرات نيسان1969

اوضح وزير الداخلية اللبناني عادل عسيران[84] لأعضاء مجلس النواب في جلسة الرابع والعشرين من نيسان1969، مجرى الاحداث التي حصلت يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين منه، في بيروت وتطوراتها، اذ اكد بان الاحزاب السياسية اخذت تنشر بيانات موقعة بأسماء مختلفة ضد الحكومة والجيش اللبناني، ومنها الاحزاب التقدمية في المنطقة الغربية، والجبهة اللبنانية لمساندة حركة التحرير الوطني الفلسطيني، واتحاد جامعة بيروت العربية ومجلس طلبة جامعة بيروت الاميركية، والطلبة المتقدمين اللبنانيين، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والشيوعيون اللبنانيون، والجبهة التقدمية اللبنانية لمكافحة الصهيونية، والمستقلون اللبنانيون، وحزب البعث العربي الاشتراكي، ولبنان الاشتراكي، ودعت الى التظاهر، وحجتها في ذلك ان حكومة لبنان ملأت السجون بالأحرار وقيدت حرية العمل الفدائي،

ومحاصرة فدائيي فتح في الجنوب في سبيل ضرب العمل الفدائي، وممّا جاء في كلمته: "ان الحكومة اللبنانية تعمل على تصفية المقاومة الفلسطينية وتضيف ان الجيش طوق الفدائيين وجعلهم بين نارين...ان هذه التهم التي وجهت الينا فيها كل الافتراء على الحكومة اللبنانية وعلى جيشنا الباسل الرابض على الحدود..."[85].

كان اول المتحدثين في الجلسة النائب عبد الله اليافي الذي نبّه النواب الى ضرورة حفظ الوحدة الوطنية اللبنانية، والاستقلال اللبناني، وعدم استخدام القوة ضد الشعب، ودعا الحكومة الى ان تتسلح بالحكمة والمرونة والاعتدال والركون الى وسائل الاعلام لتهدئة الاوضاع، ودفع الاتهامات الموجهة اليها، قبل ان تستعمل العنف، وقتل الشباب اللبناني، واكد زيارته الى القتلى في المستشفيات بانهم لم يحملوا سوى الحجارة لكن اصاباتهم كانت في الرأس والصدر، ونفى ان يكونوا هم من اطلقوا النار على رجال الامن، وحمل النائب وزير الداخلية مسؤولية الاحداث والتعدي على المتظاهرين باستناده الى قرار حكومي سابق منع اقامة التظاهرات وهو ليس مرسوم ولا بقانون ولا بدستور، ولم يقم بسحب الاسلحة من رجال الامن، واقترح تشكيل لجنة للوقوف على الاحداث التي حصلت لكي يتحمل كل مسؤول مسؤوليته، اما النائب صائب سلام فقد اعلن اسفه على الاحداث وما رافقها من عمليات قتل للمتظاهرين، ورفض تصريحات وزير الداخلية التي أشار فيها الى ان هذه التظاهرات من جهات اليسارية فقط دون ان يشترك فيها جميع اللبنانيين، وحمل الوزير مسؤولية الاحداث وعدم التعامل بروية مع المتظاهرين، ولم يعالج المسألة بجدارة كاملة، وانتقد تصريحات الوزير بخصوص التواجد الفلسطيني على الاراضي اللبنانية وقال: "ليس في لبنان من لا يؤيد العمل الفدائي، ان اللبنانيين مجمعون على تأييد العمل الفدائي"، وكذب ادعاءات وزير الداخلية من وجود قتلى ومصابين من القوات الامنية، وكان الاجدر بالحكومة استخدام خراطيم المياه، والقنابل المسيلة للدموع لا الرصاص الحي، واعلان حالة الطوارئ غير المبررة، وتحدث بعده النائب عدنان الحكيم الذي استهجن استخدام القوة من قبل الحكومة في مواجهة المتظاهرين، وعدم اتخاذ الاجراءات الضرورية والمناسبة لمواجهة التظاهرات التي اعلن عنها قبل اسبوع او اسبوعين، من قبيل اعلان منع التجوال او اخلاء الشوارع القريبة للتظاهرة، وهو ما يؤكد عزم الحكومة على مواجهة المتظاهرين بالقوة، واعلن شجب موقف الحكومة المتردد من العمل الفدائي، واستنكار اساليب العنف التي لا يلجا اليها الا العدو الصهيوني نفسه في مقاومة مؤيدي العمل الفدائي واطلاق الرصاص عليهم من قبل قوات الامن الداخلي بشكّل قاتل، والمطالبة باستقالة الحكومة فورا لأنها لم تثبت انها في

مستوى المسؤولية ومستوى الاحداث والتمسك بهذا المطلب تكفيرا عن الدماء الفتية البريئة المراقة في سبيل اشرف قضية يناضل لأجلها العرب في تاريخهم الحديث، فضلا عن محاكمة المسؤولين عن هذه المجزرة الدامية ومطلقي الرصاص، وتعويض اهالي الضحايا والمصابين، الى جانب ابقاء الاجتماع مفتوحا حتى تنفيذ هذا المطلب واتخاذ ما يلزم في ضوئه، وتكلم النائب عصام الحجار فطالب بتحمل الحكومة مسؤوليتها الكاملة عن الاحداث التي حصلت في لبنان، واعاب عليها استخدام سياسة الاستدراج والتنكيل بالمتظاهرين، وسياسة التظاهر بدعم القضية الفلسطينية، وسياسة التمويه والمزايدة، كون هذه السياسة غير المسؤولة هي من تسببت بهذه المأساة[86].

رد رئيس الوزراء رشيد كرامي على جميع المتكلمين بان اعلن اسفه للأحداث في لبنان وما تمخض عنها من تطورات خارجة عن قصد الحكومة، ودعا الى تحمل الجميع المسؤولية للحفاظ على الوحدة الوطنية واعلن استقالته امام المجلس، وممّا جاء في كلمته: "مؤسفة في بعض مناطق لبنان وذهب فيها بعض الدم البريء، وبعض الدم الزكي ... ولو اننا نجمع قوانا حتى نصبها في وجه العدو دفاعا عن حدودنا وعن وجودنا، ولكن اذا كان هناك من ارادة الله في ان يحصل ما حصل"، واكمل حديثه بانه الحكومة تتحمل ما حصل من اراقة الدماء "لذلك، على اللبنانيين بإرادة هذا المجلس ان يحددوا الموقف سواء من ناحية السياسية، او من ناحية الحكومة التي يجب ان تقوم بتنفيذ هذه السياسة... لا بد من ان يكون هناك ثمن يقدم حتى نعالج هذا الوضع ... ان المسؤولية في هذه الظروف انما هي تضحية وليست تهربا، وان مصلحة الحكم في هذا الوقت بالذات تطلب البقاء مهما كانت الاوضاع التي تقضي على الحكومة، بان تضحي بالثمن المطلوب... اقول انني لا تهربا من المسؤولية، ولا خوفا من موجهة الاحداث، وانا لم اتهرب يوما من مسؤوليتي، ولكن اسمحوا لي ان اقول لكم...الاهداف التي نؤمن بها جميعا دفاعا عن امن هذا البلد وعن حدوده ولا يمكن بعد تلك التجارب التي مررنا بها، ان نتهرب من مواجهة مسؤولياتنا جميعا... وعلى هذا الاساس فإنني اعلن استقالتي امام مجلسكم الكريم"[87]. وجاءت تطورات قضية المكلس لتكون منبرا اخر لأيضاً حّ موقف النواب السُنّة من القضايا اللبنانية.

ج- حادث المكلس1970

هاجر بعض اهالي قرى الجنوب اللبناني من المناطق الحدودية عبر فترات زمنية مختلفة، الى مناطق مختلفة من لبنان، افرزت تلك الهجرات عن تواجد بشري في مناطق عديدة، واستولى النازحون على ارض المكلس، وهي تعود ملكيتها لأشخاص لبنانيين، فهي ليست اراض مملوكة

للدولة، فشيدّ النازحون عليها بيوتاً صغيرة لإيوائهم، وكان ذلك قبل عام 1968[88]، زاد عددها على مائة وخمسين بيتاً، فرفض أصحاب الأرض بناء النازحين لبيوتهم، وطالبوهم بإخلاء منازلهم، وقدموا عليهم شكوى في وزارة الداخلية، فأنذرتهم وأمهلتهم أسابيع عدة للإخلاء، وبدأت عمليات الاخلاء في العاشر من اذار1970، فتصادم النازحون مع القوات الامنية فقتل شخصان وجرح عدد اخر منهم، وهو ما اثار ردود فعل كبيرة بين اللبنانيين تجاه الحكومة [89].

اخذت الحادثة اصداها في المجتمع اللبناني وهو ما دفع مجلس النواب الى مناقشة الحادثة مع الحكومة في داخل مجلس النواب، في الثاني من نيسان 1970، اذ كان من اوائل المتحدثين في الجلسة النائب صائب سلام، اذ وجه انتقاده اللاذع الى من يحاول زعزعة الامن داخل لبنان، وضرورة التروي قبل اطلاق التصريحات، كما دافع عن وزير الداخلية كمال جنبلاط[90] الذي نفذ الاجراءات القانونية تجاه المتجاوزين، وطالب بتنفيذ البرنامج الحكومي عن طريق ابعاد الجيش عن التدخل في القضايا الداخلية وحصر ذلك بقوات الامن الداخلي، وابعاد الفاسدين خارج اجهزة الدولة، وعدم دعم أي شخص من الجهات السياسية، اما النائب حسن الرفاعي فلم يختلف كثيرا عن زميله السابق في توجيه الاتهام للحكومة ولوزارة الداخلية في عدم تمكنها من حلحلة الموضوع بالطرق السلمية، واظهرت اسفها بعد فوات الاوان وسقوط الضحايا، وان مبالغ التعويضات التي ترغب بمنحها للمتضررين مبالغ قليلة جدا[91].

تحدث النائب بشير العثمان في جلسة السابع من نيسان1970 عن الحادثة وطالب جميع السياسيين ان يتكاتفوا فيما بينهم من اجل الوحدة اللبنانية، نتيجة للظروف المحيطة بالشعب اللبناني، وتربص اسرائيل محاولتها اتهام لبنان، ورفض تصريحات وزير الداخلية المستمرة بتوجيه التهم الى القيادات اللبنانية، وطالبه بدحض الاشاعات التي تنتشر بسرعة كبيرة من دون محاسبة، وتوفير الامن والاستقرار الى المواطنين بعيدا عن تأجيج روح الصراع والتنافس غير المجديين[92].

الخاتمة:

استطاع نواب الطائفة السُنّية خلال المدة1964-1972 ان يؤدوا دورا بارزا في الحياة السياسية اللبنانية، وان يشكّلوا قوة ضاغطة داخل المجلس النيابي، للحصول على امتيازات ومكاسب لأبناء طائفتهم، لاسيما بعد ان زادت اعدادهم عبر قوانين الانتخابات التي اصدرتها الحكومات المتعاقبة، وهذه الزيادة جعلت تمثيلهم يكون اكثر قوة للسُنّة في لبنان، والمطالبة

بالحصول على الخدمات العامة كالصحة والتعليم ومياه الشرب وغيرها، والضغط على الحكومات بتبني اتجاهات محددة يتبناها ابناء الطائفة السُنّية.

وتمكن النواب السُنّة من وضع سياسة داعمة للقضية الفلسطينية في البيانات الحكومية المتعاقبة، وان يكون للبنان دور في دعم المقاومة الفلسطينية عبر الاراضي اللبنانية، كنقل الاسلحة او التدريب او ايواء الفلسطينيين داخل مجمعات خاصة بهم، والتركيز على المخيمات الفلسطينية لتكون الامان الاكبر للنازحين الفلسطينيين.

ومن جانب اخر زادت التحركات للنواب السُنّة على اثر الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود الجنوبية للبنان، بان يكونوا ضمن التشكيلات النيابية التي اعلنت دعمها الكامل لأبناء الجنوب، ورفض سياسات الحكومات المتعاقبة بمواجهة ابناء الجنوب، كما حصل في حادثة المكلس او كما حدث في مطار بيروت، وأيضاً العمل على المطالبات المستمرة بحصول اهالي الجنوب على مكتسباتهم ودعمهم بشكّل مباشر.

الهوامش:

---

(1) مصطفى النجا: ولد في بيروت 1852. تلقى علومه الدينية في بيروت. انتخب عام1909 مفتيا عاما لبيروت. له الكثير من المؤلفات في الادب والامور الشرعية. توفي عام1932. للمزيد ينظر:- بشرى ابراهيم سلمان العنزي، موقف اللبنانيين من اعلان دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية 1920-1946، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2017، ص84.

(2) هنري غورو: ولد في باريس عام1867، تخرج من كلية سان سير العسكرية برتبة ضابط في الجيش الفرنسي عام1891، أصبح مفوضاً سامياً على سورية ولبنان في عام1919، استخدم أسلوب القسوة تجاه اللبنانيين، وحدث في عهده اعلان دولة لبنان الكبير في أيلول عام1920، ونفذ سياسة بلاده الانتدابية في المشرق العربي بقسوة كبيرة، عين حاكما عاما لباريس للمدة 1926-1937، توفي عام1947. حسين عبد الحسين عباس الزهيري، مسيحيو لبنان الارثوذكس من الاحتلال حتى الجلاء1918-1946، المركز العربي الديمقراطي، براين، 2023، ص22.

(3) للمزيد عن الدور السّني في لبنان ينظر: يحيى محمد زاير الكورجي، الاثر السياسي للطائفة السّنية في لبنان1920-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2021.

(4) الميثاق الوطني: وبعد اعلان الجهات الفائزة في انتخابات ايلول عام1943، اتفقوا فيما بينهم على منهج عام يسيرون عليه في إدارة الدولة اللبنانية، سمي بالميثاق الوطني، وكانت الأقطاب الرئيسة لهذا الاتفاق هم بشارة الخوري ورياض الصلح وصبري حمادة، وكان ملخصه تقاسم السلطة بين المسيحيين الموارنة الذين تكون لهم رئاسة الجمهورية، والمسلمين السّنة الذين تكون لهم رئاسة الوزراء، والمسلمين الشيعة الذين تكون لهم رئاسة

المجلس النيابي، ووفقا لذلك تم انتخاب بشارة الخوري رئيسا للجمهورية ورياض الصلح رئيسا للوزراء وصبري حمادة رئيسا للمجلس النيابي في تشرين الاول عام1943. هيلينا كوبان، لبنان400 سّنة من الطائفية، تعريب سمير عطا الله، منشورات هاي لايت، لندن، 1985، ص63 ؛ عبد الامير محسن الاسدي، الشيخ بشارة الخوري من الرئاسة الى الاعتقال – دراسة في الازمة اللبنانية الفرنسية عام1943م، مجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد1، 2005.

(5) للمزيد من التفاصيل عن هذه الاحداث ينظر:- محمد شهد محمد العمري، الانتفاضة اللبنانية عام 1952 والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2013.

(6) يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص144-157.

(7) فؤاد شهاب: وُلِد في قضاء كسروان عام1902، مسيحي ماروني، تدرج في مناصب الجيش حتى أصبح قائداً عاماً للجيش في عهد الرئيس بشارة الخوري عام1944، شارك في حرب فلسطين عام 1948، عُهد اليه في عام1952، بمنصب رئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني، وتقلد منصب وزير الدفاع عام1956، وأُنتخب رئيساً للجمهورية عام1958، توفي في عام1973. بكر عبد الحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012 .

(8) حسين العويني: ولد عام1900 في بيروت، حكم عليه الفرنسيون بالنفي، اسس مصرف لبنان والمهجر ، انتخب عام1947، توفي عام1971. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء1842-2012، بيروت، 2012، ص318-323.

(9) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، قانون الانتخابات لعام 1960، العدد180، 1960/4/27.

(10) محمد جاسم خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني1943-1975"دراسة تاريخية- وثائقية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006، ص68.

(11) لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، 1996، ص191-193.

(12) انور الخطيب: ولد في الخروب عام1910، اصبح وزيرا لأكثر من مرة، لم مجموعة كبيرة من المؤلفات، توفي عام1970. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، بيروت، 2007، ص189-190.

(13) تقي الدين الصلح: ولد في بيروت 1907، كان سفيرا للبنان في القاهرة حتى عام1945، انتخب نائبا عن1957-1964، انتخب وزيرا لأكثر من مرة، توفي عام1988. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام، ص347-350.

(14) بشير العثمان: ولد عام1914 في عكار، درس في مدارس طرابلس، انتخب عام1951-1968، توفي عام1994. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، بيروت، 2008، ص265.

(15) رشيد كرامي: ولد عام1921 في طرابلس، انتخب نائبا عام1951-1987، شكّل الكثير من الوزارات، كان من الداعمين لحكم فؤاد شهاب والمعارضين لكميل شمعون، تولى الكثير من الوزارات، اغتيل عام 1987. حسين عبد الحسين عباس الزهيري، كامل الاسعد ودوره الوطني والسياسي في لبنان1952-1976، مجلة ابحاث البصرة(العلوم الانسانية)، مج41، العدد3، 2016، ص145.

(16) عثمان الدنا: ولد في بيروت عام1921، درس الحقوق في جامعة القديس يوسف، انتخب نائبا 1960-1992، اصبح وزيرا لاكثر من مرة . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص225-226.

(17) ناظم القادري: ولد عام1914 في راشيا، درس في دمشق، انتخب نائبا1951-1989، عين وزيرا عام1979، اغتيل عام1989. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر نفسه، ص418.

(18) سامي الصلح: ولد عام 1887 في عكا، انتخب نائبا 1943-1964، اصبح رئيسا للوزراء 1942-1958، من انصار كميل شمعون، توفي عام1968. حسين عبد الحسين عباس الزهيري و محمد رضيوي فجر الحميداوي، احمد الاسعد دراسة في مواقفه الوطنية والقومية والسياسية في لبنان1937-1961 "دراسة تاريخية"، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد63، 2018، ص323.

(19) معروف سعد: ولد في صيدا عام1910، شارك في اعمال المقاومة الفلسطينية عام1935-1936، انتخب نائبا 1957-1975، اشترك في انتفاضة عام1958، من انصار التيار الناصري، اغتيل عام1975. فتحي عباس خلف الجبوري، معروف سعد1910-1975 دراسة تاريخية في نشاطه السياسي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة الموصل، مج11، العدد2/46، 2020.

(20) هاشم الحسيني: ولد في بيروت عام1907، درس الطب في دمشق، انشأ مستشفى باسمه عام1965، انتخب نائبا عام1951-1992، من انصار رشيد كرامي، توفي عام1997. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص158-159.

(21) سالم كبارة: ولد في طرابلس 1907، حصل على شهادة الحقوق من دمشق 1932، انتخب نائبا في د\ورتي1964-1968، كان من انصار النهج الشهابي، توفي عام1994. المصدر نفسه، ص428-429.

(22) محمد امين الحافظ: محمد امين حافظ: ولد عام 1926 في طرابلس، درس الاقتصاد في القاهرة، والقانون من لاهاي، انتخب نائبا 1960-1992، عين رئيسا للوزراء عام1973. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري، ص107-108.

(23) بهيج القدور: ولد في عكار 1917، درس في مدارس طرابلس، انتخب في دورتي1964 و1968، توفي عام2005. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص420-421.

(24) محمد علم الدين: ولد في طرابلس1908، انتخب عام1960 عن الشمال، عرف بميوله الشهابية، توفي عام1995. المصدر نفسه، ص367.

(25) مرشد الصمد: ولد في بخعون عام1929، درس في طرابلس، وحصل على شهادة الحقوق من القاهرة1956، انتخب عام1964، وعام1972، توفي عام1976. المصدر نفسه، ص317.

(26) رفعت قزعون: ولد في البقاع عام1905، انتخب عن البقاع عام1943، اسس حزب البقاع الاستقلالي عام1950، كان عضوا في الكلة الدستورية، توفي عام1967. المصدر نفسه، ص422-423.

(27) رشيد الصلح: ولد في بيروت 1925، درس في المقاصد الخيرية، حصل على شهادة الحقوق1944، انتخب نائبا عن بيروت1964-1992، اصبح رئيسا للوزراء1974، وعام1992. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام، ص344-346.

(28) صائب سلام: ولد في بيروت عام1905، انتخب عام1943-1992، عين وزيرا لاكثر من مرة، توفي 2002. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري، ص206-207.

(29) صبحي المحمصاني: ولد في طرابلس عام1906، كان من الوفد اللبناني لوضع ميثاق الجامعة العربية، والامم المتحدة، انتخب نائبا عام1964، توفي عام1986. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص461-462.

(30) محمد البرجاوي: ولد في الخروب عام1925، درس العلوم السياسية والعلاقات الدولية في باريس، انتخب نائبا عام1964. المصدر نفسه، ص95.

(31) سهيل شهاب: ولد في حاصبيا 1920، درس في مدارس الاباء اليسوعيين، انتخب عن الجنوب في دورتي1951 و1964، كان من انصار احمد الاسعد، توفي عام1996. المصدر نفسه، ص296.

(32) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص691.

(33)م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول لسنة 1964، الجلسة الرابعة ، 1964/5/21.

(34) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص693.

(35) م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الأول لسنة1964، الجلسة الأولى، 1964/9/29.

(36)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص706-708.

(37)م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني لسنة1964، الجلسة السابعة، 1964/12/3.

(38)م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني لسنة1964، الجلسة الثامنة، 1964/12/8.

(39)المصدر نفسه.

(40)المصدر نفسه.

(41)م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني لسنة1965، الجلسة الأولى، 1965/8/12.

(42) م.م.ن، الجلسة الأولى، 1965/8/12.

(43) المصدر نفسه.

(44) م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول لسنة 1966، الجلسة الثالثة، 1966/4/27.

(45) المصدر نفسه.

(46) م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني لسنة 1966، الجلسة العاشرة، 1966/12/20.

(47) المصدر نفسه.

(48) المصدر نفسه.

(49) المصدر نفسه.

(50) المصدر نفسه.

(51) المصدر نفسه.

(52) م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1968، الجلسة الاولى، 1968/2/16.

(53) المصدر نفسه.

(54) المصدر نفسه.

(55)المصدر نفسه.

(56) لحد خاطر، المصدر السابق، ص206-225.

(57) حسن الرفاعي: ولد في بعلبك عام1923، درس الحقوق في دمشق، انتخب نائبا عن بعلبك 1972-1992، من المعارضين لاتفاق الطائف. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص338-339.

(58) عصام الحجار: ولد في بعبلك عام1932، درس في الجامعة الاميركية، انتخب نائبا عام1960-1968، توفي عام1984. المصدر نفسه، ص145.

(59) عدنان الحكيم: ولد عام1914 في اللاذقية، اصبح زعيما للنجادة عام1943، انتخب نائبا عام1960-1968، من الموالين للنهج الشهابي، توفي عام1990. المصدر نفسه، ص163.

(60) محمد خضر فتفت: محمد خضر فتفت: ولد عام 1918 في الضنية، انتخب عام1960، كان من انصار الاتجاه الناصري، توفي عام1987. المصدر نفسه، ص398-399.

(61) حسن الميس: ولد في زحلة 1922، درس الطب في دمشق، انتخب عام1968-1988، توفي عام 1988. المصدر نفسه، ص502-503.

(62) علي ماضي: ولد في مرجعيون 1928، حاصل على شهادة الدكتوراه في علم النفس، انتخب نائبا عام1968، له مجموعة من المؤلفات الفلسفية والادارية. المصدر نفسه، ص456.

(63) شفيق الوزان: ولد في بيروت 1925، درس في مدارس المقاصد الاسلامية، اصبح رئيسا للوزراء ثلاث مرات، انتخب نائبا عام1968، توفي عام1999. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري، ص398-399.

(64) احمد نصوح الفاضل: ولد في طرابلس 1924، درس الحقوق في بيروت، انتخب عام1968، توفيعام1995. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص396.

(65)م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني لسنة1969، الجلسة الثانية، 1969/12/4.

(66) المصدر نفسه.

(67)م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد الاستثنائي الاول لسنة1970،الجلسة الاولى، 1970/10/17.

(68)المصدر نفسه.

(69)المصدر نفسه.

(70) المصدر نفسه.

(71) م.م.ن، الجلسة الرابعة ، 1964/5/21.

(72)م.م.ن، الجلسة الأولى، 1964/9/29.

(73) م.م.ن، الجلسة الثامنة، 1964/12/8.

(74) م.م.ن، الجلسة الأولى، 1965/8/12.

(75) م.م.ن، الجلسة العاشرة، 1966/12/20.

(76) م.م.ن، الجلسة الاولى، 1968/2/16.

(77)م.م.ن، الجلسة الثانية، 1969/12/4.

(78) كميل شمعون: ولد في دير القمر عام1900، انتخب نائبا بين عامي1934-1987، عين رئيسا للجمهورية عام1952-1958، خرجت اغلب الطوائف ضد حكمه، توفي عام1987. عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودورة السياسي في لبنان1900-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2011.

(79)م.م.ن، الجلسة الاولى، في 1970/10/17.

(80) روبرت فيسك، ويلات وطن، ط17، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص107-108 .

(81)م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر العقد العادي الثاني 1968، الجلسة الثالثة عشر، 1968/12/30.

(82) المصدر نفسه.

(83)م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر العقد الاستثنائي الاول 1969، الجلسة الاولى، 1969/1/30.

(84) عادل عسيران: ولد في صيدا عام1905، درس في بيروت ، كان من نشاطاته السياسية في انتفاضة التبغ عام1936، اعتقل مع الوزراء في قلعة راشيا عام1943 اثناء الازمة اللبنانية، انتخب عضوا في المجلس النيابي عام1943 وشغل منصب رئيس المجلس النيابي اللبناني، كما استوزر لاكثر من مرة، توفي عام1998. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص358-359 ؛ حسين عبد الحسين عباس الزهيري، عادل عسيران وأثره السياسي في لبنان1936-1952، مجلة جامعة ذي قار العلمية، جامعة ذي قار، مج10، العدد4، 2015، ص92-104.

(85) م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الاول لسّنة 1969، الجلسة السادسة، 1969/4/24.

(86)المصدر نفسه.

(87) المصدر نفسه.

(88)م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الاول لسنة 1970، الجلسة الثانية ، 1970/4/2.

(89) محمد جاسم خضير الجبوري، المصدر السابق، ص214.

(90) كمال جنبلاط: ولد في بلدة المختارة عام1917، درس في السوربون علم الاجتماع وعلم النفس التربوي، ودرس الحقوق في الجامعة اليسوعية في لبنان، انتخب نائبا عام1943-1977، له مجموعة من المؤلفات، اغتيل عام1977. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري، ص99-102.

(91)م.م.ن، الجلسة الثانية ، 1970/4/2.

(92)م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الاول لسنة1970، الجلسة الثالثة، 1970/4/7.

قائمة المصادر

اولا: محاضر مجلس النواب اللبناني(م.م.ن)

1- م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول لسنة 1964، الجلسة الرابعة ، 1964/5/21.
2- م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الأول لسنة1964، الجلسة الأولى، 1964/9/29.
3- م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني لسنة1964، الجلسة السابعة، 1964/12/3.
4- م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني لسنة1964، الجلسة الثامنة، 1964/12/8.
5- م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني لسنة1965، الجلسة الأولى، 1965/8/12.
6- م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول لسنة 1966، الجلسة الثالثة، 1966/4/27.
7- م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الثاني لسنة 1966، الجلسة العاشرة، 1966/12/20.
8- م.م.ن، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1968، الجلسة الاولى، 1968/2/16.
9- م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر العقد العادي الثاني 1968، الجلسة الثالثة عشر، 1968/12/30.

10- م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر العقد الاستثنائي الاول 1969، الجلسة الاولى، 1969/1/30.
11- م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الاول لسنة 1969، الجلسة السادسة، 1969/4/24.
12- م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني لسنة1969، الجلسة الثانية، 1969/12/4.
13- م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الاول لسنة 1970، الجلسة الثانية ، 1970/4/2.
14- م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الاول لسنة1970، الجلسة الثالثة، 1970/4/7.
15- م.م.ن، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد الاستثنائي الاول لسنة1970،الجلسة الاولى، 1970/10/17.

ثانيا: الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية

* الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، قانون الانتخابات لعام 1960، العدد180، 1960/4/27.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

1- بشرى ابراهيم سلمان العنزي، موقف اللبنانيين من اعلان دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية 1920-1946، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2017.
2- بكر عبد الحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012 .
3- عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودورة السياسي في لبنان1900-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2011.
4- محمد جاسم خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني1943-1975"دراسة تاريخية- وثائقية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006.
5- محمد شهد محمد العمري، الانتفاضة اللبنانية عام 1952 والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2013.
6- يحيى محمد زاير الكورجي، الاثر السياسي للطائفة السّنية في لبنان1920-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2021.

رابعا: الكتب العربية والمعربة

1- حسين عبد الحسين عباس الزهيري، مسيحيو لبنان الارثوذكس من الاحتلال حتى الجلاء1918-1946، المركز العربي الديمقراطي، براين، 2023.
2- روبرت فيسك، ويلات وطن، ط17، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2005.
3- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، بيروت، 2007.
4- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، بيروت، 2008.
5- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء1842-2012، بيروت، 2012.
6- لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، 1996.
7- هيلينا كوبان، لبنان400 سّنة من الطائفية، تعريب سمير عطا الله، منشورات هاي لايت، لندن، 1985.

خامسا: البحوث والدراسات

1- حسين عبد الحسين عباس الزهيري، عادل عسيران وأثره السياسي في لبنان1936-1952، مجلة جامعة ذي قار العلمية، جامعة ذي قار، مج10، العدد4، 2015.

2- حسين عبد الحسين عباس الزهيري، كامل الاسعد ودوره الوطني والسياسي في لبنان1952-1976، مجلة ابحاث البصرة(العلوم الانسانية)، مج41، العدد3، 2016.

3- حسين عبد الحسين عباس الزهيري ومحمد رضيوي فجر الحميداوي، احمد الاسعد دراسة في مواقفه الوطنية والقومية والسياسية في لبنان1937-1961 "دراسة تاريخية"، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد63، 2018.

4- عبد الامير محسن الاسدي، الشيخ بشارة الخوري من الرئاسة الى الاعتقال – دراسة في الازمة اللبنانية الفرنسية عام1943م، مجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد1، 2005.

5- فتحي عباس خلف الجبوري، معروف سعد1910-1975 دراسة تاريخية في نشاطه السياسي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة الموصل، مج11، العدد2/46، 2020.

First: Minutes of the Lebanese Parliament (PLSN)

1- M.M.N., Eleventh Legislative Session, First Ordinary Contract of 1964, Fourth Session, 21/5/1964.

2- M.M.N., Eleventh Legislative Session, First Extraordinary Contract of 1964, First Session, 29/9/1964.

3- M.M.N., Eleventh Legislative Session, Second Ordinary Contract of 1964, Seventh Session, 3/12/1964.

4- M.M.N., Eleventh Legislative Session, Second Ordinary Contract of 1964, Eighth Session, 8/12/1964.

5- M.M.N., Eleventh Legislative Session, Second Extraordinary Decade of 1965, First Session, 12/8/1965.

6- M.M.N., Eleventh Legislative Session, First Ordinary Contract of 1966, Third Session, 27/4/1966.

7- M.M.N., Eleventh Legislative Session, Second Ordinary Contract of 1966, Tenth Session, 20/12/1966.

8- M.M.N., Eleventh Legislative Session, Second Extraordinary Contract of 1968, First Session, 16/2/1968.

9- M.M.N., Twelfth Legislative Session, Second Ordinary Contract, 1968, Thirteenth Session, 30/12/1968.

10- M.M.N., Twelfth Legislative Session, First Extraordinary Decade, 1969, First Session, 30/1/1969.
11- M.M.N., Twelfth Legislative Session, First Ordinary Contract of 1969, Sixth Session, 24/4/1969.
12- M.M.N., twelfth legislative session, second ordinary contract of 1969, second session, 4/12/1969.
13- M.M.N., twelfth legislative session, first ordinary contract of 1970, second session, 2/4/1970.
14- M.M.N., twelfth legislative session, first ordinary contract of 1970, third session, 7/4/1970.
15- M.M.N., Twelfth Legislative Session, First Extraordinary Contract of 1970, First Session, 17/10/1970.
Second: Official Gazette of the Lebanese Republic
* Official Gazette of the Lebanese Republic, Elections Law of 1960, No. 180, 27/4/1960.
Third: Theses and Dissertations
1- Bushra Ibrahim Salman Al-Anzi, The position of the Lebanese on the declaration of the State of Greater Lebanon and the Lebanese Republic 1920-1946, unpublished doctoral thesis, College of Education for Girls, University of Baghdad, 2017.
2- Bakr Abdul Haq Rashid Al-Rawi, Fouad Shehab and his military and political role in Lebanon until 1964, unpublished master's thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2012.
3- Uday Ibrahim Majeed Horan Al-Janabi, Camille Chamoun and the Political Course in Lebanon 1900-1987, unpublished master's thesis, Faculty of Arts, Anbar University, 2011.
4- Muhammad Jassim Khudair Al-Jubouri, Lebanese Parliament 1943-1975 "A Historical and Documentary Study", unpublished doctoral thesis, Faculty of Arts, University of Mosul, 2006.
5- Muhammad Shahd Muhammad Al-Omari, The Lebanese Uprising in 1952 and the International Position on it, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Human Sciences, University of Dhi Qar, 2013.
6- Yahya Muhammad Zayer Al-Korji, The Political Impact of the Sunni Community in Lebanon 1920-1958, Unpublished PhD thesis, Faculty of Education, Al-Mustansiriya University, 2021.
Fourth: Arabic and Arabized Books
1- Hussein Abdel Hussein Abbas Al-Zuhairi, Lebanese Orthodox Christians from Occupation to Evacuation 1918-1946, Arab Democratic Center, Brian, 2023.

2- Robert Fisk, Woes of the Homeland, 17th Edition, Publications Company for Publishing and Distribution, Beirut, 2005.

3- Adnan Mohsen Daher and Riad Ghannam, Lebanese Parliamentary Dictionary, Beirut, 2007.

4- Adnan Mohsen Daher and Riad Ghannam, Lebanese Ministerial Dictionary, Beirut, 2008.

5- Adnan Mohsen Daher and Riad Ghannam, Dictionary of Lebanese Rulers and Presidents 1842-2012, Beirut, 2012.

6- Lahad Khater, Parliamentary Elections in the History of Lebanon, Beirut, 1996.

7- Helena Cuban, Lebanon: 400 Years of Sectarianism, Arabization of Samir Atallah, Highlight Publications, London, 1985.

Fifth: Research and Studies

1- Hussein Abdul Hussein Abbas Al-Zuhairi, Adel Osseiran and his political impact in Lebanon 1936-1952, Journal of the University of Thi-Qar Scientific, University of Dhi Qar, Volume 10, Issue 4, 2015.

2- Hussein Abdul Hussein Abbas Al-Zuhairi, Kamel Al-Asaad and his national and political role in Lebanon 1952-1976, Basra Research Journal (Humanities), Volume 41, Issue 3, 2016.

3- Hussein Abdul Hussein Abbas Al-Zuhairi and Muhammad Radhiwi Fajr Al-Hamidawi, Ahmed Al-Asaad, A Study of His National, National and Political Positions in Lebanon 1937-1961, "A Historical Study", Journal of Studies in History and Archeology, College of Arts, University of Baghdad, Issue 63, 2018.

4- Abdul Amir Mohsen Al-Asadi, Sheikh Bechara Al-Khoury from the presidency to detention - a study in the Lebanese-French crisis in 1943, International Political Journal, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University, No. 1, 2005..

5-Fathi Abbas Khalaf Al-Jubouri, Maarouf Saad 1910-1975: A Historical Study in His Political Activity, Journal of Historical and Civilization Studies, University of Mosul, Volume 11, Issue 46/2, 2020.

The position of Sunni representatives in the Lebanese Parliament 1964-1972

Assist Prof Dr. Hussein Abdulhussein Abbas

Imam Al-Kadhim College Dhi Qar Departments

husseinabdulhussein@iku.edu.iq

Keywords: Lebanon, Parliament, Israeli aggression

Summary:

Lebanon was distinguished by its sectarian and religious diversity, which contributed to a state of diversity in political positions among the members of one sect. The sect was also distinguished by its spatial divisions between the north and the south, the east and the west, so one sect does not find a single position on any issue in Lebanon, as a result of the differences that we mentioned. The Sunni sect is no different from what we mentioned as well, as it has its own orientations and ideas that it desires to obtain. It had its positions through which it expressed its patriotism and its adherence to its homeland, Lebanon, especially during the period 1964-1972, which was a critical period that Lebanon went through due to internal conflicts in which it tried The Sunni community should unite the rest of the sects to distance Lebanon from calamities whose effects were reflected in the political, economic and social conditions inside Lebanon.

The research was divided into several topics that dealt with the position of the Sunnis of Lebanon on internal political developments from 1943-1964, as well as the activity of Sunni representatives within the Parliament from 1964-1972, in addition to the position of Sunni representatives on internal Lebanese issues from 1968-1972.